حزام واحد طريق واحد: هل هي الطبعة الثالثة من العولمة؟

بسام أبو عبد الله

يعقد في العاصمة الصينية بكين يومي ١٤-١٥ أيار الحالي مؤتمر الحزام والطريق للتعاون الدولي، الذي كان الرئيس الصيني شي جين بينغ قد دعا إليه في مؤتمر دافوس الاقتصادي في ١٧ كانون الثاني الماضي، وذلك بهدف مناقشة طرق التعاون وبناء منصاته والتشارك في ثماره، إضافة إلى مناقشة المشكلات التي تواجه الاقتصاد على المستويين الإقليمي والعالمي، وكذلك طرح مبادرات جديدة لتعزيز العلاقات بين الشعوب على طول مسار الحزام والطريق.

مشروع «الحزام والطريق» هو مشروع الصين الإستراتيجي في القرن الحادي والعشرين، وقد أطلق الرئيس الصيني مبادرة المشروع عام ٢٠١٣ لإنشاء شبكة تجارة، وبنية تحتية تصل الصين مع آسيا وأوروبا وإفريقيا، عبر وصل الصين مع أقصى نقطة في غرب أوروبا «الحزام»، وربط الصين عبر مسار بحري للمتوسط «الطريق»، وسوف يغطي هذا المشروع حوالي ٦٥ بالمئة من سكان العالم، وثلث الناتج الإجمالي العالمي، وربع البضائع والخدمات التي تتحرك في العالم.

حسب المعلومات التي ظهرت معي خلال البحث فإن الصين استثمرت منذ عام ٢٠١٣ «أي عام إطلاق المشروع» أكثر من ٥٠ مليار دولار في بلدان الحزام والطريق، وبنت الشركات الصينية حتى نهاية عام ٢٠١٦ «٥٦» منطقة اقتصادية للتعاون التجاري، والاقتصادي في أكثر من ٢٠ دولة على طول الحزام والطريق، كما وقعت أكثر من ١٣٠ اتفاقية ثنائية وإقليمية في مجال النقل مع بلدان على طول الحزام والطريق، إضافة للمساهمة بـ٥٠ مليار دولار لصندوق طريق الحرير الذي يمول مشروعات الحزام والطريق.

تتحدث المصادر الغربية عن أهمية بنك استثمار البنية التحتية الآسيوية الذي وصل رأسماله إلى ١٠٠ مليار دولار، وتدعمه الصين، إضافة إلى أن استثمارات بنك التنمية الصيني وصلت إلى أكثر من ٨٩٠ مليار دولار في أكثر من ٩٠٠ مشروع في ستين دولة في العالم.

إن إجمالي هذه المشروعات يهدف إلى بناء بنية تحتية قوية تساعد في دفع المبادرة الصينية، وزيادة التبادل التجاري، ودعم التواصل بين آسيا وأوروبا وإفريقيا ضمن إطار هذا المشروع العملاق.

ما من شك أن هذا المشروع الصيني العملاق سوف يكون قادراً على زيادة النفوذ السياسي، والاقتصادي الصيني في العالم، ولكن نقطة الخلاف الجوهرية بين الصين والغرب هي أن الغرب عمل عبر قوته العسكرية، وتدخله في شؤون الدول، وخرقه لميثاق الأمم المتحدة، وعدم احترام مصالح الشعوب للهيمنة الاقتصادية، أي استخدام القوة كأداة رئيسية، على حين إن الصين تريد أن تقدم نموذجها الخاص عبر القوة الناعمة، وليس القوة العسكرية، أو الإكراه الاقتصادي الذي اشتهر به العالم الغربي.

لقد شهدت السياسة الخارجية الصينية نقلة نوعية خلال السنوات القليلة الماضية، وهي السياسة التي ظلت فترة طويلة هادئة، وبعيدة عن الأضواء، أو إعلاء الصوت في وجه الهيمنة الغربية، وظهرت هذه السياسة بوضوح شديد في الحالة السورية عندما استخدمت بكين في حالة نادرة حق النقض الفيتو ست مرات لمنع مشروعات قرارات أميركية غربية من المرور في مجلس الأمن، إذ إن بكين أرادت أن تقول للغرب: «كفى» قلة احترام للقانون الدولي، و«كفى» انتهاكاً لسيادة الدول، وآن للغرب أن يحترم مصالح شعوب المنطقة والعالم، من أجل عالم أكثر استقراراً وازدهاراً.

الصين لم تكتف باستخدام الفيتو بل إنها عبر مشروع «الحزام والطريق» تقدمَ بديلاً اقتصادياً، وتنموياً حقيقياً، وفعلياً يحترم الدول والشعوب، ويعمل على تحقيق نهضتها على مبدأ «رابح، رابح» الذي نسيه الغرب، وطبقه الصينيون، ليكسبوا الاحترام في أنحاء العالم كافة.

إن مشروع «الحزام والطريق» سيمر في مناطق عديدة في آسيا وأوروبا، وأما الطريق البحري فسوف يشمل مشروعات بنى تحتية من جنوب آسيا، لشرق إفريقيا، لشمال المتوسط، ولكن طبيعة هذا المشروع أنه تعاوني ومنفتح على الجميع.

بعض المنظرين الأميركيين يرون فيه تهديداً حقيقياً للهيمنة الأميركية، على حين يبدي مسؤولون أميركيون آخرون الرغبة في التعاون بين دول الغرب وبنك الاستثمار الآسيوي، لكنهم لا يستطيعون إنكار حقيقة أن توسع شراكات الصين سيصاحبها نفوذ أكبر لها، كما أن زيادة التكامل بين الصين وباقي دول العالم سوف يزيد من اعتماد هذه الدول على بكين، وإذا أضفنا إلى ذلك أن دخول الشركات الصينية وتمويل المشروعات ونشر التقنيات وتحسين العلاقات الشعبية والثقافية هي عوامل سوف تحسن من نفوذ الصين العالمي على حساب العولمة التي كانت تقودها أميركا فإن ذلك قد يكون وراء لجوء الرئيس الأميركي دونالد ترامب للحمائية لمواجهة التنين الصيني الصاعد.

إن استمرار نهوض الصين، وبروزها كقوة عالمية في مواجهة الهيمنة الاقتصادية الأميركية، هو مكسب للكثير من الدول الفقيرة، والنامية لإنتاج نظام عالمي جديد يقوم على التعددية، وتغيير موازين القوى بين الشمال والجنوب.

بالطبع إن مشروع «الحزام والطريق» الذي تشكل سورية جزءاً أساسياً فيه باعتبارها نقطة تلاق لقارات وحضارات، هو فرصة لنا لعقد شراكات إستراتيجية مع الصين، وكل القوى الصاعدة في العالم، وإنهاء عقدة الغرب المزمنة لدينا، وتنفيذ إستراتيجية الرئيس بشار الأسد «التوجه شرقاً» بهدف تعزيز مناعة، وقوة سورية، وهي البلد الذي يواجه إرهاباً معولماً بهدف السيطرة عليه، ووقف صعود القوى الجديدة في العالم كالصين وروسيا وإيران.

ولأن هذا المشروع الصيني العملاق فيه مصلحة للعديد من الشعوب، والدول، لكن ليس من السهل أبداً بناء الجسور بين بلدان، ومناطق فيها لغات وثقافات وأديان مختلفة، وهذا هو التحدي الأكبر الذي يقف أمام الصين، والذي يحتاج بالتأكيد إلى تفاعل بينها وبين كل هذه المناطق المختلفة، وكذلك إلى بناء جسور شعبية وثقافية إضافة إلى الاقتصادية وهو طرح بديل لصراع الحضارات الذي تحدثت عنه وطبقته ثقافة الكاوبوي الأميركية.

يبدو أن ما قاله الصحفي الأميركي توماس فريدمان قريب للواقع، وتسليم به من وجهة النظر الأميركية إذ يرى: «إنه إذا كانت مرحلة العولمة الثانية هي عولمة الشركات الغربية، فإن الطبعة الثالثة من العولمة هي أقرب لكونها ذات طابع دولي، وأكثر تعاونية وأقل أحادية، وهي عولمة سلمية، وشاملة للجميع» الأمر الذي يؤكد القناعة الأميركية بانتهاء عصر الأحادية القطبية، ودخول العالم الطبعة الثالثة من العولمة، حسبما يقول فريدمان.

«النصرة» دعت لخرق مذكرة «أستانا ٤» وهددت بمحاربة من يدخل المحافظة

«الحر»: سننتشر في إدلب حين يتخذ القرار

الوطن- وكالات

دعت «هيئة تحرير الشام»، التي تشكل جبهة النصرة الإرهابية أبرز مكوناتها، إلى خرق مذكرة «مناطق خفض التصعيد» ومعارضتها، وهددت الميليشيات المسلحة المنضوية في مسار أستانا، بمحاربتها إذا حاولت دخول محافظة إدلب، على حين تحدثت ميليشيا «الجيش الحر» عن «مشاورات» جارية عن احتمال انتشار قواتها في إدلب.

ويرى مراقبون أن سعي «النصرة» إلى التخريب على مذكرة «مناطق خفض التصعيد» التي وقعتها الدول الضامنة لمسار أستانا خلال اجتماع «أستانا ٤» أواخر الأسبوع الماضي يأتي لأنها مستثناة منه، ويهدف في مراحل لاحقة إلى اجتثاثها من سورية.

وقالت الهيئة في بيان نشرته على حسابها في تطبيق «تيلغرام»، وفق ما نقلت وكالة «سمارت» المعارضة، إن المذكرة، هي «صفقة تحقق مصالح كل الأطراف الدولية ما عدا مصلحة الثورة السورية وشعبها (...) والقبول بها يعتبر بيع الثورة».

وأشارت الهيئة، إلى أن «أنباءً وردتها عن تحركات غير مسبوقة على الحدود السورية التركية من بعض الفصائل العسكرية، تهدف للتوغل في محافظة إدلب وغيرها، للسيطرة عليها انسجامًا مع مقررات أستانا»، ودعت إلى «مقاومة» هذه الميليشيات.

وكان مئات النازحين في مخيم الكرامة التابع لمخيمات قرية أطمة (٧٠ كم شمال مدينة إدلب)، تظاهروا، الثلاثاء، على الحدود السورية التركية، تنديداً بالمذكرة. ويرى مراقبون أن هذه التظاهرات لابد أنها جاءت بدفع وإجبار من «النصرة».

من جانبه، أعلن ما يسمى «اتحاد ثوار حلب» رفضه المذكرة، وأشار في بيان نشره على حسابه في موقع «فيسبوك»، إلى «رفض الاتحاد القاطع اتفاق التقسيم والذل والعار، ويعده تشريعاً لاحتلال أرضنا السورية».

ودعا الميليشيات المسلحة، إلى «إعلان اعتزالها لمسار أستانا نهائياً». كما دعا إلى «تكامل الخبرات بين القوى العسكرية والقوى السياسية للثورة المتمثلة بالهيئة العليا للتفاوض».

وفي رد على بيان الهيئة، ذكر عضو المكتب السياسي لميليشيا «فرقة الحمزة» التابعة لميليشيا «الجيش الحر»، هشام سكيف، حسب «سمارت»، أن «هناك مشاورات جارية عن احتمال انتشار قوات من الحر في محافظة إدلب»، مؤكداً أنه «لم يُتخذ القرار لدخولهم محافظة إدلب إنما هي مشاورات»، واستدرك قائلاً: «لكن إذا دخلنا فهو أمر طبيعي وليس تمدداً على حساب أحد»، مؤكداً أن «قرار الدخول إلى إدلب معزول عن مقررات أستانا الأخير».

وتابع: «لن نقاتل أحد بنية عدوانية، ومن يرى أن علم الثورة عدو له ولفكره هو نفسه يعتبر الجيش الحر عدواً (...) رأينا ماذا فعلت هيئة تحرير الشام بفصائل الحر في الريف الغربي لحلب».

وسبق أن شنت «النصرة»، قبل انضمامها إلى تنظيمات مسلحة أخرى وتشكيلها «هيئة تحرير الشام»، حملة عسكرية على الميليشيات المسلحة التي حضرت اجتماعات أستانا، وأبرزها «جيش المجاهدين»، ما دفع الأخير للاندماج مع ميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية»، تبعها بالخطوة نفسها ميليشيات أخرى لاحقاً.

ومن جانبه أوضح مسؤول العلاقات العسكرية فيما يسمى «الجبهة الشامية»، النقيب الفار سعد طبية، وفق ما نقلت «سمارت»، أنه «لم يصدر أي قرار بدخول فصائل درع الفرات إلى ريفي حلب وإدلب»، لافتاً إلى أنه «في حال طلب منهم ذلك سيكونون جاهزين».

ودخلت مذكرة «مناطق تخفيف التصعيد» حيز التنفيذ يوم السبت الماضي، وتشمل ٤ مناطق من البلاد، وتنص على وقف أي اشتباكات بين الجيش العربي السوري والميليشيات المسلحة المشاركة في «أستانا ٤» في تلك المناطق، وذلك بضمانة الترويكا الضامنة (روسيا، إيران، تركيا). ويستثني الاتفاق تنظيمي داعش و«النصرة» المدرجين على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية إضافة إلى الميليشيات المسلحة التي تتبع لهما وتعمل بقيادتهما.

أردوغان استنجد بماي لمواجهة الخطط الفرنسية الأميركية في شمال سورية

واشنطن تفشل في طمأنة أنقرة حيال تسليح «وحدات الحماية».. وتركيا تعتبره تهديداً

الوطن - وكالات

عربات عسكرية أميركية على الحدود مع تركيا في عامودا غرب القامشلي (رويترز – أرشيف)

تعرضت العلاقات التركية الأميركية لهزة عنيفة أمس مع قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب السماح لوزارة الدفاع الأميركية بتسليح «وحدات حماية الشعب» الكردية استعداداً لمعركة الرقة التي من المقرر أن تبدأ خلال أسابيع.

وبينما كان الرئيس المشارك لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي صالح مسلم، يستقبل في الاليزيه في سياق التحضيرات المتسارعة لمعركة الرقة، كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يهاتف رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي.

وحسب مصادر مطلعة، فحملة الرقة المقبلة مدعومة أميركياً وفرنسياً وألمانياً. ومن ثم جاء اتصال أردوغان بماي في مسعى للتوازن أمام ما اعتبرته أنقرة «خطراً وجودياً» متمثلاً في قرار واشنطن تسليح «الوحدات».

وسعت الإدارة الأميركية إلى تهدئة الغضب التركي وإرساء جملة ضمانات لأنقرة، من بينها تقديم لوائح بأسماء العشرة آلاف مسلح من «الوحدات»، الذين سيصلهم السلاح، وتأكيد أنهم من السوريين. كما أوضحت أن الأسلحة ستكون «خفيفة»، وستسلم «بالتدريج» مع تقدم حملة الرقة. وسيلقي قرار ترامب بظلاله على زيارة أردوغان المقبلة إلى واشنطن.

هذه الطمأنات جاءت خلال اتصالات تركية أميركية تكثفت مؤخراً، حيث «مر» ترامب على اجتماع مستشاره للأمن القومي ريموند ماكماستر بالوفد التركي الرفيع المستوى الذي وصل إلى واشنطن من أجل الترتيب لزيارة أردوغان. كما أبلغ وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون نظيره التركي مولود جاويش أوغلو بالترتيبات الأميركية.

وأخيراً، اتصل وزير الدفاع الأميركي جميس ماتيس بنظيره التركي فكري إيشيق، وأوحى الأول بتفاؤل بإمكانية تجاوز الخلافات الأميركية التركية على ضوء قرار ترامب.

لكن الأتراك اعتبروا ما جرى تهديداً لوجود دولتهم، وأكد نائب رئيس الوزراء التركي نور الدين جانيكلي، في تصريح لإحدى القنوات التركية أن «تزويد وحدات حماية الشعب الكردي بالسلاح غير مقبول»، مبيناً أن تركيا تعتقد وتتوقع وتأمل بضرورة عدول الإدارة الأميركية عن هذا القرار الخاطئ.

وأشار إلى أن السياسة التي تنتهجها الإدارة الأميركية حيال «الوحدات» هي بمثابة الوقوف في خندق واحد مع المنظمات الإرهابية. وتابع: «هذه القضية هي قضية وجود بالنسبة للدولة والأمة التركيتين، أنها مسألة بقاء. ينبغي على الجميع رؤية ذلك بشكل جيّد جدًا. أن الشعب التركي لن يتغاضى عن المشاريع التي يجري الإعداد لها استنادًا إلى حسابات سطحية».

تعاكس هذه التصريحات الأجواء التي سعى الأميركيون إلى الترويج لها بشأن إمكانية تبديد الغضب التركي. وأعلن وزير الدفاع الأميركي في ختام قمة للتحالف الدولي ضد داعش في الدنمارك، أن أميركا تريد إشراك تركيا في العمليات العسكرية لاستعادة الرقة من داعش. وأبلغ نظيره التركي بأن إدارته «تنوي العمل مع الأتراك جنباً إلى جنب لاستعادة الرقة، وسنعمل على ترتيب ذلك وسنحدد كيف سنفعل ذلك»، لكنه اعتبر في الوقت ذاته أن بلاده لا ترى حالياً إمكانية لمشاركة تركيا في الهجوم البري على الرقة.

وعند الإلحاح عليه بشأن تزويد واشنطن الأسلحة لمسلحي «الوحدات»، أشار ماتيس إلى ثقته في أن واشنطن وأنقرة ستتجاوزان هذا المأزق.

وقال المتحدث باسم «البنتاغون» جيف ديفيس: إن «قوات سورية الديمقراطية- قسد»، التي تُشكّل «الوحدات» عمودها الفقري، هي «القوة الوحيدة القادرة على استعادة الرقة في مستقبل قريب». ووفقاً للمتحدث، فإن أميركا «عازمة» على ألا تُشكل الشحنات المقبلة من الأسلحة «مخاطر أمنية» إضافية بالنسبة إلى تركيا. ولفت إلى أن الهدف الأوحد لهذه الأسلحة هو استعادة الرقة.

وأكدت المتحدثة باسم «البنتاغون» دانا وايت أن أميركا لا تفكر في بقاء الميليشيات الكردية على المدى البعيد في مدينة الرقة بعد تحريرها.

من جانبه قال البيت الأبيض: إن العتاد الذي ستقدمه أميركا لـ«قسد» سيكون محدوداً ومحدداً بمهمة معينة وسيقدم «تدريجياً مع تحقيق الأهداف».

في المقابل، أكد المتحدث باسم «قسد» طلال سلو، أن القرار الأميركي، سيؤدي إلى «تسريع عجلة القضاء» على «الجهاديين» في سورية. ومن المقرر، وفق سلو أن تصل الأسلحة «بشكل متتابع، وسيستفاد منها لاستكمال التحضيرات لمعركة الرقة».

ولم تحدد واشنطن نوع الأسلحة، لكن سلو قال إنهم «قدموا في وقت سابق قائمة إلى الإدارة الأميركية تتضمن صواريخ مضادة للدروع ودبابات ومدرعات».

واعتبرت «الوحدات» في بيان، أن القرار الأميركي «رغم أنه جاء متأخراً بعض الشيء، كان منصفاً ومعبراً عن الثقة».

«قسد» تسيطر على كامل مدينة الطبقة وسد الفرات

الوطن

سيطرت «قوات سورية الديمقراطية- قسد» ذات الأغلبية الكردية والمدعومة من «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن، على الأحياء الثلاثة في مدينة الطبقة الجديدة «الثورة» وسد الفرات الإستراتيجي في ريف الرقة الغربي لتصبح بذلك كامل مدينة الطبقة بيدها، بعد معارك عنيفة مع تنظيم داعش الإرهابي، قضت خلالها على المئات من مقاتليه.

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال الناطق الرسمي باسم «قسد» العميد طلال سلو: «الأحياء الثلاثة الأول والثاني والثالث وسد الفرات كلها باتت تحت سيطرة قوات سورية الديمقراطية» بعد طرد تنظيم داعش منها. وأكد سلو أن خسائر داعش خلال المعارك مع «قسد»، «بالمئات».

واعتبر سلو أن السيطرة على الطبقة هي بداية النهاية لوجود تنظيم داعش في مدينة الرقة.

وأوضح أن المرحلة المقبلة لـ«قسد» ستشهد التقدم من ثلاثة محاور باتجاه مدينة الرقة وهي الريف الشمالي والشرقي والغربي للطبقة، مشيراً إلى أن معركة تحرير مدينة الرقة ستبدأ بأقرب فرصة حسب سير المعارك. وفي وقت سابق من يوم أمس ذكرت صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي أن «قسد»، «سيطرت على الحي الثالث في مدينة الطبقة في ريف الرقة الغربي، بعد اشتباكات مع تنظيم داعش».

وفي الإطار ذاته، أعلنت حملة «غضب الفرات» التي تقودها «قسد» في وقت سابق من يوم أمس، عن «مقتل العشرات» من عناصر تنظيم داعش الإرهابي، في اشتباكات دارت في المناطق الخاضعة لنفوذ التنظيم بمدينة الطبقة.

وبدأت «غضب الفرات» حملة عسكرية ضد التنظيم منذ خمسين يوماً، شملت مطار الطبقة وسد الفرات والمدينة.

إلى ذلك وثق المرصد استشهاد ١١ مواطناً بينهم ٤ أطفال على الأقل و٦ إناث بعضهم من عائلة واحدة، جراء «الضربات التي نفذتها طائرات حربية يرجح أنها تابعة للتحالف الدولي» على مناطق في قرية الصالحية الواقعة في الريف الشمالي لمدينة الرقة قبيل منتصف ليلة الأربعاء، في حين «لا يزال عدد الشهداء مرشحاً للارتفاع لوجود جرحى بحالات خطرة».

إدارة ترامب على وشك ارتكاب خطأ فادح في سورية

عن «واشنطن إغزامينر»
ترجمة إبراهيم خلف

دعا مدير العلاقات الحكومية في المجلس السوري الأميركي والأستاذ السابق في جامعة دمشق محمد غانم واشنطن إلى استخدام غزو الرقة، فيما لو تم مستقبلاً، على نحو أفضل وبطريقة مستدامة تضمن من خلالها وجود قوات موالية لها تتحكم في الرقة على المدى الطويل، مؤكداً في مقال له نشره موقع واشنطن إغزامينر الأميركي أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب من خلال قرارها الثلاثاء بتسليح حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ستفجر توترات عرقية جديدة وتمهّد الطريق لظهور نسخة أخرى من «داعش».

وأشار غانم أنه في الوقت الذي اندلعت فيه الأحداث في سورية، لم يقم حزب الاتحاد الديمقراطي بالكشف عن أية أنشطة خاصة له، علماً أنه يشكل الآن جوهر «القوى الديمقراطية السورية» التي تتلقى الدعم من الولايات المتحدة، وهو يعتبر حالياً الشريك الأميركي المفضل لمحاربة «داعش» في سورية، وأكد أن قرار وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» بتسليح حزب الاتحاد الديمقراطي من أجل معركته القادمة في الرقة سيكون خطأً فادحاً.

ولفت غانم أنه في منتصف عام ٢٠١٢، قام «الرئيس السوري بشار» الأسد بتسليم زمام الأمور في المناطق الكردية إلى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، والذي عمل بعد فترة وجيزة بالعمل جنباً إلى جنب مع حزب البعث «العربي الاشتراكي»، وأضاف إنه بحلول عام ٢٠١٤، خلص معهد دراسة الحرب الأميركي إلى أن إدارة حزب الاتحاد الديمقراطي «تمكّن النظام «السوري» من السيطرة على المناطق الكردية»، وأنه في عام ٢٠١٦ قام حزب الاتحاد الديمقراطي بالانضمام إلى الحلف الذي يجمع بين قوات سورية وإيران وروسيا في محاصرة حلب، الحصار الذي أدى في كانون الأول الماضي إلى استعادة السيطرة على حلب.

وأشار الباحث إلى أن العديد من المسؤولين الأميركيين يؤيدون حزب الاتحاد الديمقراطي على أساس تجاربهم الإيجابية مع كردستان العراق، لكن ثمة تعارضاً بين الحزب والبشمركة، الشريك الأميركي الأساسي في كردستان العراق، وأكد أن «روج بيش»، والتي تعتبر قوة كردية سورية وتلقت التدريبات من البشمركة، وتقوم منذ سنوات بمحاربة «داعش» في العراق بعد أن قام حزب الاتحاد الديمقراطي بمنعهم من القيام بذلك في سورية.

ونوه الكاتب أنه في الوقت الذي تصف فيه دعاية حزب الاتحاد الديمقراطي أراضيها في «روج آفا» على اعتبارها واحة للديمقراطية، فقد قام الحزب بشن عدة حملات ضد أحزاب المعارضة الكردية ووضع منهاجاً مدرسياً على غرار منهاج البعث، وعلى الرغم من قلة القصف على مناطق حزب الاتحاد الديمقراطي، فقد هرب نحو ٨٠٠ ألف كردي من حكم حزب الاتحاد الديمقراطي، وذلك بسبب سياسات التجنيد الإجبارية التي يمارسها على نطاق واسع، فضلاً عن تجنيده للأطفال.

قوات «قسد» في شمال الرقة (أ.ف.ب – أرشيف)

وأكد أن الادعاءات التي يطلقها بعض من المسؤولين الأميركيين عن عدم وجود بديل لحزب الاتحاد الديمقراطي والإدعاء أن «العرب لا يستطيعون القتال» هي غير صحيحة، ففي مناطق «روج بيش» يتواجد نحو ٥٠٠٠ مقاتل ولديهم خطط للتوسع ليصلوا إلى نحو ١٠ آلاف، وألفت إلى وجود بدائل عربية أخرى، ففي الأسابيع الأخيرة، قام تحالف من جماعات الجيش السوري الحر بإلحاق هزيمة في صفوف «داعش» في الغوطة الشرقية في ريف دمشق، وهم يقتربون الآن من مدينة دير الزور، كما أن المتمردين الذين يتلقون دعماً تركياً قد تمكنوا خلال «عملية درع الفرات» من تحقيق مكاسب مثيرة للإعجاب وتمكنوا من إغلاق الحدود السورية التركية.

كما وأشار الكاتب إلى أن كل مجموعة من تلك التحالفات تضم ما لا يقل عن ٥٠٠٠ مقاتل، وخلافاً لحزب الاتحاد الديمقراطي، الذي يصرّ على احتكار السلطة، فإن تلك الجماعات ترغب في العمل معاً لإنشاء قوة حقيقية متعددة الأعراق، وهم مجتمعون يشكّلون نحو ١٥٠٠٠ مقاتل، وهذا القوة تعتبر أكثر من كافية للسيطرة على الرقة.

وأعرب غانم أن الغارات الجوية التي يقوم بها التحالف المناهض لتنظيم «داعش» بقيادة أميركا في سورية، قد مكّنت حزب الاتحاد الديمقراطي لأن يصبح بالفعل أقوى قوة سورية ضد «داعش»، إلا أن ذلك لا يقود إلى الاستقرار، فانتهاكات حزب الاتحاد الديمقراطي لحقوق الإنسان وشراكته الضمنية مع «الرئيس» الأسد، وميله إلى احتكار السلطة، قد جعله يكسب عداوة السوريين العاديين فضلاً عن الجماعات الأخرى المناهضة لـ«داعش»، وإن اقتراح مسؤوليه هذا الأسبوع بوجود خطط مستقبلية للهجوم على معقل المتمردين في إدلب، وعداوتهم المستمرة مع تركيا، كل هذه الأمور تجعله يفتقر للدعم الإقليمي اللازم لأن يكون قوة محتملة ناجحة. وأكد الكاتب أن إدارة ترامب سترتكب خطأً كبيراً في حال استمرت في اعتماد تحالفها المفرط مع حزب الاتحاد الديمقراطي، وإن الحزب لن يكون قادراً على الحفاظ على الاستقرار دون وجود دعم عسكري أميركي كبير، وإن الخطوة التي قام بها «البنتاغون» من خلال نشر قوات لمنع حدوث أية اشتباكات بين تركيا وحزب الاتحاد الديمقراطي، قد تجعل الحزب وبوضوح يسحب الولايات المتحدة نحو المستنقع.

وأشار الباحث إلى أنه عندما تتم هزيمة «داعش» مستقبلاً، ستقوم الولايات المتحدة بخفض ميزانيتها السنوية البالغة ١٠ مليارات دولار والمخصصة لهذا الأمر، عندئذ سيخسر حزب الاتحاد الديمقراطي الدعم العسكري، وسيستمر بممارسة الانتهاكات، الأمر الذي سيترتب عليه خلق عداء عربي مستمر، ومن ثم خلق نسخة جديدة بدلاً من «داعش» من خلال حرب عرقية دموية قد تنفجر في المستقبل.

ونوه الكاتب إلى أن حزب الاتحاد الديمقراطي قد قام بقتال «داعش» على نحو جيد، وقدّم الحماية اللازمة لكثير من الأكراد السوريين، ولكن لا ينبغي التضحية به، فهو ليس بالقوة الصحيحة لتحرير الرقة، الأمر الذي إن حصل سينجم عنه توترات عرقية في شمال سورية، وبدلاً من ذلك، يجب على «البنتاغون» نزع فتيل التوترات العرقية وحماية المكاسب التي حققها من خلال زيادة الدعم للمتمردين السوريين المناهضين لتنظيم «داعش»، ومساعدة القوات المدرّبة من البشمركة على الدخول إلى سورية، والإصرار على نهج شامل لحزب الاتحاد الديمقراطي من أجل الحفاظ على المستويات الحالية من الدعم الأميركي.

واختتم غانم بأن حزب الاتحاد الديمقراطي قد يكون قادراً على إعطاء إدارة ترامب العنوان الذي تريده: «داعش تُهزم في الرقة»، ولكن هذا الأمر سيستغرق وقتاً طويلاً، لهذا يجب على الولايات المتحدة استخدام غزو الرقة على نحو أفضل وبطريقة مستدامة تضمن من خلالها وجود قوات موالية لها تتحكم في الرقة على المدى الطويل.